أثار الاندماج المصرفي في العراق وتأثيره على الاقتصاد العراقي

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، التكامل المصرفي، المخاطر

م.م. محمد عماد عبد العزيز مهدي
جامعة تكريت/كلية الادارة والاقتصاد
mohammad_moon2020@yahoo.com

م٠م٠انمار غالب كليب مطلك
جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
anmar_ss73@yahoo.com

الملخص

لقد حقق العراق خطوة في عملية الاندماج وما زال سائر في هذه العملية التي يحتاجها لتقوية اقتصاده مرة ،وللتحديات التي يواجهها من قبل دول العالم مرة اخرى ، وفي مرحلة متقدمة تأتي ضرورة ملحة لزيادة الاندماج في الجهاز المصرفي العراقي حيث تتبوأ هذه العملية مكانة مهمة في مشروعات التكامل في الاجهزة الداعمة للدولة ، حاول الباحث دراسة موضوع الاندماج المصرفي في العراق والتعرف على امكانيات العراق في هذا المجال .

الملخص

هذا البحث يتعلق بموضوع الاندماج المصرفي في العراق الذي يحظى باهتمام بالغ لأسباب متعددة منها احتياج العالم الى مصارف قوية يمكن الاعتماد عليها من قبل الدولة التي تزيد من قوه الاقتصاد القومي وخاصة بعد ٢٠٠٨ والازمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم باسره ، الا ان الامر يحتاج الى جهود اضافية لانجاز العديد من الاندماجات في العراق يصل الى مرحلة تجعل من هذه العملية أنموذجآ يحتذى به .

ثانيا:- منهجية البحث

١. مشكلة البحث :-

توجد شروط ومهام تقع على عاتق الدولة لبلوغ عملية الاندماج وبشكل متقن ولكن تحتاج الى تطوير مستمر لتأمين متطلبات الجهاز المصرفي للدولة ولهذا الاندماج بشكل ضروري لحاجة الاقتصاد العراقي للاندماج .

٢. هدف البحث :-

يهدف البحث الى دراسة الاندماج المصرفي العراقي للوقوف على طبيعته وتركيبه القانونية حسب توجهات البنك المركزي للاستفادة من هذه العملية ولتحديد مراحل عملية الاندماج المصرفي في العراق .كما يهدف الى تقوية الاقتصاد عن طريق التكامل المصرفي.

٣. أهمية البحث :-

يكتسب هذا البحث اهمية من خلال الدور المتعاظم لعملية الاندماج المصرفي على صعيد العالم وخاصة بعد الازمة المالية العالمية واخذت دول العالم تجد له مكانة وتأثير في الاقتصاد بشكل عام العراق يحتاج الى جهاز مصرفي قوي لدية جدارة ائتمانية.

٤. فرضية البحث :-

مع كل عمليات الاندماج المصرفي في العراق ووصولها الى مرحلة جيدة الا ان مظاهر الاندماج مازالت في بدايتها ولم تشكل المصارف وعملية اندماجها الى درجة من الكفاءة العالية .

٥. حدود البحث الزمانية:-

تمتد فترة الاندماج من ١٩٦٤ الى عام ٢٠٠٥ .

ثالثا :- مفهوم الاندماج المصرفي

هو اتحاد مصرفين وامتزاج وتحالف لتشكيل كيان مصرفي كبير من حيث الحجم والسعة وهذا يؤدي الى اكتساب اقتصاديات افضل من حيث تعظيم الارباح والعائد كما ان من خلال هذا الاندماج يزيد من قوة وقدرة على مواجهة المخاطر وتخفيض التكاليف والحصول على تأثير كبير في السوق المصرفي المحلي والدولي اضافة الى هذا فان الدمج المصرفي هو عبارة عن خطة وبرنامج له اداف مرحلية وله اثار ونتائج كما انه لا يحدث بصورة عشوائية بل هو نتيجة دراسة كاملة وشاملة (حنين ، ٢٠٠٨ ، ٦) .

رابعا :- دوافع الاندماج المصرفي

١. اقتصاديات الحجم الكبير :-

ان الاندماج يقوم بتجميع الموارد والامكانات في مؤسستين حتى تكون العوائد الناجمة من الجمع تتجاوز العوائد الكلية للمشاركين قبل عملية الادماج كما يعتبر احدى الوسائل الاساسية لتكوين تكتلات مصرفية قادرة على الوفاء بالعمل المصرفي الشامل ، كما يعتبر وسيلة لتحقيق الاهداف الكبيرة التي تتجاوز بكثير تكوين وتطوير كيان مصرفي جديد (محمود ، ٢٠٠٢ ، ١٥٦) .

٢. المنافسة :-

تستطيع المصارف المندمجة ان تتنافس عالميا وذلك لسهولة حصولها عل اعتمادات من الخارج ليس للمصارف الصغيرة الفرصة للحصول على هكذا منافسة كما ان الاندماج يزيد من رؤوس الاموال للمصارف وذلك بموجب(اتفاقية بازل) (ابو مصلح ، ١٩٩٦ ، ٤٩).

٣. حماية أموال المودعين :-

تقوم السلطات النقدية بتشجيع او بالتدخل في عمليات الاندماج حفاظا على اموال المودعين ولا يعني هذا ان السلطة النقدية لاتريد المنافسة وتقوم بتشجيع الاحتكار ولكن تقوم تلك السلطة من عمليات اندماج باعتبارها احد الحلول لمواجهة حال المتصرف الزائد من ثم التخفيض من عدد المصارف وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة .

٤. العلاقات الاقتصادية الدولية :-

التماسك في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تجعل من انتقال الاضطرابات والازمات عبر الحدود بين الاسواق والمصارف الدوليين عليه ويعتبر الاندماج المصرفي احد اهم الاساليب التي يمكن ان تلجأ اليها المصارف المتعثرة حتى لاتتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات كما ان عدم قدرتها على تدبير

الزيادة الجديدة في رأس المال التي تحددها السلطات النقدية (المالكي ، ٢٠٠٣ ، ٣٨) .

٥. الدوافع الإدارية التنظيمية :-

ان السلطات النقدية والحكومية لديها اهداف تنظيمية قد تكون السبب الرئيسي لعملية الاندماج المصرفي او التشجيع عليه كما ترتبط عملية الاندماج لتخفيض النتاج وتنويعه والتخلص من الادارات غير الكفوءة ، كما ان هذه العملية تهدف الى تنظيم الجهاز المصرفي ليتواكب مع النهج الذي يسير عليه الاقتصاد القومي في مرحلة التحول التي تحتاجها الدولة فالجهاز المصرفي هو عصب النشاطات الاقتصادية المختلفة (عبد المجيد، ٢٠٠٣ ، ١٠٧).

٦. الدوافع الاستراتيجية :-

ان العمليات التي تجري بين المؤسسات الاقتصادية الكبيرة والناجحة من تلك الانشطة الاندماجية تحصل بين المصارف الناجحة وليس المتعثرة تقف وراء عمليات الاندماج دوافع تقليديه بدلا من عملية تصفية للمصارف المتعثرة (Cuillen, 2002, 10) .

خامسا :- أنواع الاندماج المصرفي

١. من حيث الشكل القانوني

أ. **الاندماج القانوني :-** يصدر المصرف المغير اسمه لحملة اسهم المصرف المستهدف ، وتؤول اليه كافة اصول والتزامات المصرف المستهدف ومن ثم يفقد المصرف المستهدف وجوده القانوني ويستمر عمله كوحدة ادارية ضمن الهيكل الاداري للمصرف المغير .

ب. **الاستحواذ على الاسهم :-** يمتلك المصرف المغير كل او بعض اصول المصرف المستهدف ويتم سداد قيم تلك الاصول نقدا اي بإصدار اسهم مقابلها ، كما ان المصرف المستهدف يحق له حل او استمراره في الاحتفاظ بوجوده القانوني (عبد ، ٢٠٠٧ ، ١٥٤) .

٢. من حيث طبيعة النشاط

أ. **الانـــدماج الافقـــي** :- وهـو الانـدماج الـذي يـتم بـين المصـارف المتشـابهة والمتماثلـة فـي حجـم النشـاط والاعمـال فـي القطـاع الواحـد كمصـارف تجاريـة او مصارف اتحادية او مصارف متخصصة وذلك لزيادة النصيب السوقي لها .

ب. **الانـــدماج الرأســـي** :- وهـو الانـدماج الـذي يـتم بـين المصـارف الصـغيرة فـي المحافظـات ومصـرف رئيسـي فـي المـدن الكبيـرة او العاصـمة حيـث تصـبح هـذه المصـارف الصـغيرة وفروعهـا امـداد للمصـرف الكبيـر ويـتم ذلـك بصـفة خاصـة فـــي المصـــارف المتخصصـــة فـــي المجـــالات الصـــناعية والزراعيـــة والتنميـــة (اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ ، ٨١) .

ت. **الانـــدماج المخـــتلط** :- وهـو الانـدماج الـذي يـتم بـين مصـرفين يعمـلان فـي انشـطة مختلفـة مـثلا اسـتثماري وتجـاري بحيـث تتنـوع الخـدمات والمنتجـات التـي يقدمها كل منهما وفي النهاية يتحقق في حالة الاندماج .

٣. من حيث العلاقة بين اطراف الاندماج

أ. **الانـــدماج الطـــوعي** :- وهـو الانـدماج بـين المصـرفين الـدامج والمنـدمج دون وجـود اغـراض مـن قبـل مجلـس الادارة لكـل منهمـا وتـتم عمليـة الشـراء عـن طريـق السـداد النقـدي او اصـدار اوراق ماليـة مقابـل قيمتهـا سـندات ا واسـهم ممتازة ا واسهم عادية .

ب. **الانـدماج القصـري** :- وهـو عبـارة عـن طلـب السـلطات النقديـة للدولـة بـان يقـوم مصـرف نـاجح بالانـدماج مـع مصـرف مسـتقر وتلجـأ السـلطات النقديـة الـى هـذا النـوع للحفـاظ علـى امـوال مـودعي المصـرف المسـتقر وكـذلك لضـمان عـدم تعرضـــه للإفـــلاس وتقـــوم الدولـــة بتشـــجيع المصـــارف علـــى الانـــدماج مقابـــل اعفـاءات ضـريبية مشـجعة ، او عـن طريـق مـد المصـرف الـدامج بـالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات المصرف المدموج .

ت. **الانـــدماج العـــدائي (الاضـــطراري)** :- وهـو الانـدماج النـاتج مـن المحـاولات المتعـددة لأحـد المصـارف (المصـرف المغيـر) للاسـتيلاء علـى اسـهم احـد المصـارف الاخـرى (المصـرف المسـتهدف) دون مراعـاة واهتمـام بموافقـة ادارة المصـرف المسـتهدف مـن عدمـه وتـتم مـن خـلال عـرض سـعر مغـري للمسـاهمين او عـن طريـق شـراء الاسـهم مباشـرة مـن البورصـة وان عمليـة الانـدماج لا يمكـن ان ينحصـر داخـل الـدول فقـط (النشـرة الاقتصـادية لبنـك الاسكندرية ، ٢٠٠٧).

سادسا :- نظريات الاندماج المصرفي

هذه النظري توضح لنا ماهي اسباب الاندماج المصرفي وهي كالاتي :-

١. نظرية تعظيم القيمة :-

ان هذه النظرية تقول لنا ان سبب اندماج المصرف هو لتعظيم قيمة المصرف ولتوضيح ذلك فان النظرية تقسم الى ثلاثة اقسام وهي كالاتي :-

أ. نظرية الكفاءة :-

تقوم هذه النظرية بأحداث حالة من الذوبان بين المصارف المندمجة لتوليد ارباح كبيرة مما لو حققه كل مصرف منفصل ، وتوجد ثلاثة انواع للذوبان بين المصارف المندمجة وهي كالاتي :- (Jean, 1997, 64)

الذوبان المالي :-

وهو كيف تحصل المصارف المندمجة على رأس مال جديد ولكن بتكلفة قليلة نتيجة للزيادة في حجمها .

ذوبان العمليات :-

وهو ترابط العمليات ونقل المصارف واندماج الخبرات مثل توحيد الاعلان او التوزيع او تقديم الخدمات وتكاملها كما تؤدي الى ترابط في التبادل الخبرات يحدث التطوير .

الذوبان الاداري :-

ويكون ذلك من خلال مدير والمصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق اساليب ونظم اداري افضل من المصارف المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الاساليب والنظم الادارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الاندماج .

ب. نظرية الاحتكار :-

تفترض هذه النظرية ان ارباحا طائلة يمكن ان تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام الأمور فالمصارف المندمجة يوف تكون لديها القدرة على التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الارباح وتخفيض الكلفة بشكل كبير ، اضافة الى ذلك سوف تكون للمصارف المندمجة من ميزة استغلال الفرصة المتاحة ، بل والتنسيق في بعض الاحيان مع المصارف الاخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقا لمصالحهم (ناجي ، ٢٠٠٦ ، ٩) .

ت. نظرية القيمة :-

ترى هذه النظرية ان مدراء المصارف تراودهم فكرة لدمج مصارفهم مع مصارف اخرى لديهم معلومات افضل عن قيمة المصارف المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين او المعلومات المتاحة في سوق الاوراق المالية وان هذه المصارف في حالة الاندماج سوف تزداد قيمتها السوقية .

٢. نظريات الكفاية :-

تؤكد هذه النظرية إلى ان عملية الاندماج هي لاعادة تخصيص الاصول المهمة جدا من ناحية تحقيق منافع اجتماعية وهي تتضمن بصفة عامة تحسين اداء الإدارة وتحقيق صيغة او اسلوب للاندماج من خلال مبدأ (٢+٢=٥)* وتمثل هذه النظريات على مايلي :-

* وهو ما يعرف بالأثر التأزري والذي يحدث من خلال فكرة زيادة الكل على الجزيئات المكونة ا وان الكل يفوق المحصلة للأجزاء المكونة له حيث يؤدي الى حدوث مزايا عديدة للاندماج المصرفي منها الحجم ، فتح اسواق جديدة ، تكوين مصادر جديدة للإيرادات ، تحسين الربحية ، زيادة القدرة التنافسية .

أ. نظرية الكفاية التفاضلية :-

تفترض هذه النظرية ان هناك مصرفان فاذا كانت ادارة المصرف الاول اكثر كفاية من ادارة المصرف الثاني وفي هذه الحالة سوف يقوم المصرف الاول بالاستحواذ على المصرف الثاني ثم يقوم بتوصيل مستوى كفاية المصرف الثاني الى مستوى كفاية المصرف الاول فان الكفاية ترتفع من خلال الاندماج ويحقق هذا الامر مكسبا شخصيا في نفس الوقت ويرتفع مستوى كفاءة الاقتصاد من خلال هذه العمليات من الادماج .

ب. نظرية الإدارة غير الكفؤة :-

الإدارة غير الكفؤة لا تؤدي المهام المطلوبة منها ، وقد تستطيع مجموعة ادارية اخرى ادارة المصرف المندمج ولكن بنشاط وكفاءة اعلى ، هذا الامر يجعل هناك سبب للاندماج المتنوع وتكون هذه النظرية اصلا اساس للاندماج بين المصارف ذات الاعمال المتنوعة مع بعضها البعض .

ت. نظرية التعاون التشغيلي :-

يكون القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عملية الاندماج الافقي او الرأسي او غيره ، وتفترض هذه النظرية الى التركيز على التنسيق والتعاون التشغيلي لوجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وقبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل عن مستويات معينة من النشاط لاتحقق وفرات الحجم الاساسية .

٣. نظرية بناء السيطرة :-

هذه النظرية تقول ان التخطيط لعملي الادماج يتم من خلال المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح واهداف حملة الاسهم وذلك لأن قوة المديرين ومركزهم مستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط مع حجم الشركة ومعدل النمو (حماد ، ٢٠٠٤ ، ٤٣) .

٤. نظرية المعلومات والإشارات :-

تشير هذه النظرية الى ا ناسهم الشركة المستهدفة في عروض الاندماجات تتجه نحو اعادة التقسيم للأعلى حتى اذا فشل العرض المقدم يتم اعادة النظر فيه او من المعلوم ان المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض اندماج فتستمر عملية اعادة التقييم ، ويمكن التمييز بين نوعين من افتراضات المعلومات وهي كالاتي :-

الأول :- ان عرض الاندماج يقدم معلومة توضح ا ناسهم المصرف المستهدف قد اسيء تقديرها وان العرض يستعجل السوق لاعادة تقييم هذا المصرف .

الثاني :- يوضح ان عرض الاندماج للمصرف المستهدف ينفذ استراتيجية اعمال خاصة بها .

٥. نظرية الازعاج (الغلق) :-

هذه النظرية تقوم على اساس ان عملية الاندماج تحدث عندما يوجد اختلاف في التقييم بين كل من البائع والمشتري في اوقات الازمات الاقتصادية ، اضافة الى ذلك اختلاف في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند التقلبات الاقتصادية . (Marshal, 1999, 28-40) .

سابعا :- بعض التجارب السابقة في عمليات الاندماج المصرفي

بدأت عملية الاندماج في العالم من اوربا الوسطى ونتيجة لهذه الاندماجات جاءت اغلبها عن طريق تدخل الدولة وذلك بهدف هيكلة الاجهزة المصرفية كما حدث ذلك في دول جنوب وشرق اسيا وكوريا ، كما ان زيادة التحرر المالي وازدياد هذه المنافسة والسماح للمصارف الاجنبية بالدخول من خلال اتفاقيات اغلبها يسير في الية السوق .

اضافة الى ذلك فان الاقتصاديات ذات الاسواق المالية الناضجة مثل سنغافورا وهونج كونج اصبحت قضية الاندماج بالنسبة لهم قضية اساسية وذلك لزيادة حجم المنافسة على المستوى الاقليمي والدولي ، ولكن في الجانب الاخر ازدادت المخاوف نحو عملية الاندماج في الاقتصاديات المتقدمة من اثار سلبية على المصارف في الاقتصاديات الناشئة وبالأخص الاثر على حجم السيولة وارتفاع سعر الفائدة على القروض وزيادة هامش الاقراض ، وكان تدخل الدولة في اعقاب الازمة المصرفية امرا حتميا من الناحية العملية من

خلال شركات ادارة الاصول او لدعم رؤوس الاموال حيث ان المؤسسات المالية تكون في الغالب في وضع يصعب معه اكتساب مستثمرين لشراء مصارف الا بعد احتواء جزء من الديون المتعثرة .

كما يعتقد ان التدخل اكثر جدوى من ناحية التكلفة من وضع المصرف في يد الدولة مرة اخرى وفي عملية اندماج المصارف الضعيفة سيترتب عليه تكوين مصارف كبيرة الحجم تفتقر الى الجودة والكفاءة ويؤدي الى كيان كبير ولكن في نفس الوقت ضعيف وفي نهاية المطاف يجب ان ينظر اليه من ناحية اعادة هيكلة المصارف الضعيفة وزيادة حجم رأس المال لديها بحيث تستطيع ان تستوعب مصارف صغيرة وتؤدي الى رفع القدرة والكفاءة في الكيان الجديد .

وعندما نلقي النظر الى الدول الاسيوية نجد ان سنغافورة وهونج كونج اصبحت قاعدة لعدد من المصارف العالمية الكبرى مثل (HSBC & Standard Charted) اما دول جنوب شرق اسيا والتي عانت من الازمة المالية فقد تدخلت الدولة في عملية الاندماج لترفع من درجة كفاءة رأس المال للمصارف العائلية الصغيرة الاخرى ، وفي ماليزيا كانت عملية الاندماج تقودها الدولة مثال تجربة مصرف (Dana model) وقد قامت الدولة بتشجيع عملية الاندماج عن طريق منح بعض المزايا والحوافز .

كما قام البنك المركزي في ١٩٩٩ اختارت ماليزيا (١٠) مصارف استراتيجية لقيادة عملية الاندماج لعدد (٥٤) مؤسسة مالية صغيرة ، وقد منحت الدولة إعفاء ضريبي ضمن الحوافز لاندماج المصارف (السعيد ، ٢٠٠٥ ، ٢١) .

وفي كوريا كان للدولة دور بارز وفعال في عملية الاندماج عن طريق التنظيم الخاص بالشركات المالية القابضة ، وقد تواكبت هذه الخطوة تخفيض حجم العمالة إلى الثلثين مما كانت عليه وأغلاق ثلث الفروع وتم استخدام الشركة المالية القابضة كوسيلة لاندماج المصارف من خلال شراء الدولة للديون المتعثرة ، أما المصارف الأضعف فقد تم ضمها تحت شركة قابضة أخرى يستطيعون من خلالها ان يشاركوا فيها ويستعيدون من خلالها وسائل الاتصال والتكنولوجيا والأنترنيت .

وفي إندونيسيا فقد تم ضم أربعة مصارف من المصارف السبعة الكبرى في مصرف واحد (Madiri) والذي اصب حالان يستحوذ على ربع ودائع المصارف التجارية ، كما تم

دمج ثمانية مصارف للمؤسسة جديدة اسمها (Dam Amon) ونتيجة للاندماج فقد تم التخلص إلى ٨٠ % من العمالة وتم أغلاق الكثير من الفروع .

ففي البرازيل كانت لعملية الاندماج نتيجة لعمليات الخصخصة للمصارف التابعة للدولة ،وفي المكسيك ونتيجة لنقص كفاية رأس المال في اغلب المصارف وممثلا في ازمته ١٩٩٥ دفع بالدولة إلى إعادة رسملة هذه المصارف من خلال شراء ديون متعثرة .

أما في أوروبا الوسطى فقد كانت لألية السوق دور في عملية الاندماج من خلال مرحلة التحول التي قامت بها الاقتصاديات الأوروبية بمنح العديد من التراخيص للمصارف الخاصة من اجل تشجيع المنافسة وأحداث توازن مع المصارف العامة وبشكل كبير الحجم . (عبد ، ٢٠٠٧ ، ١٦٢-١٦٣) .

جدول رقم(١)

أهم عمليات الدمج بين المصارف الكبرى في العالم حسب رأس المال

قبل الدمج	رأس المال	رأس المال (مليون د.أ)	الموجودات (مليون د.أ)	بعد الدمج	رأس المال	١٩٩٦ رأس المال (مليون د.أ)	الموجودات (مليون د.أ)	سنة الدمج
سويس بنك كروب س. ج. واربرغ	١٩١٨٣	١١,٦٠٧ ١,٦٧٩	١٦١,٨٠٧ ٣١,٠٥٠	سويس كروب ، س. ج. واربرغ Swiss Bank Group S.G. Warburg	٢٨	١٠,٢٦٤	٢٦٧,٣٣٩	١٩٩٤
درسندر بنك كلينورت بنسون	٣٥٣٩٥	٨,٨٥٦ ٧٥٠	٢٥٣,٨١٨ ١٤,٢٣٢	درسندر بنك Dresnder Bank	٢٩	٩,٣٢٥	٣٥٥,٦٠٥	١٩٩٤
فرست شيكاغو ن.ب.د بانكورب	٧٦١٠٢	٨,٤٥٢ ٣,٢٠١	٦٥,٩٠٠ ٤٧,١١١	فرست شيكاغو First Chicago NBD	٣٠	٩,٣١٨	١٠٤,٦١٩	١٩٩٤
لويدز بنك مجموعة ت.س.ب	٥٠١٣٣	٦,١٧ ٢٥,٠٠	١٢٧,١٢٠ ٥٦,٢٨٩	لويدز ت.س.ب Loyds TSB	٣١	٨,٩٥٧	٢٥٠,٢٤١	١٩٩٤
ناشيونال استراليا ميتشيغان ناشيونال	٤٩٣٤٠	٦,٠٣٤ ٧٩٤	٨١,٢١٠ ٨,٧٢٧	بنك ناشيونال استراليا National Australia Bank	٣٨	٨,٠٤٢	١٢٣,٩٥٢	١٩٩٤
بنك ميتسوبيشي بنك طوكيو	٩٢٢	١٦,٦٦٧ ١١,١٦٩	٤٧٥,٠١٠ ٢٣٧,٧٣٨	بنك طوكيو-ميتسوبيشي Bank of Tokyo Mitsubishi	٢	٢٤,٣٢٣	٦٤٧,٧٨١	١٩٩٥
كميكال بنك تشايس منهاتن	٢٠٣٥	١١,٤٣٦ ٨,٤٤٤	١٨٢,٢٩٦ ١٢١,١٧٣	تشايس منهاتن كروب Chase Manhattan Group	٤	٢١,٠٩٥	٣٣٦,٠٩٩	١٩٩٥
ناشيونز بنك توتمتر فورت فاياشينال	١٦١١٠	١٢,٦٦٢ ٣,٣٥٩	١٨٥,٧٩٤ ٤١,٢٠٠	ناشيونز بنك Nations Bank	٩	١٩,٠٢١	٢٢٦,٩٩٤	١٩٩٦

المصدر: خليل الهندي ،انطوان الناشف،٢٠٠٠، العمليات المصرفية والبنوك المالية ، الجزء الثالث، دمج المصارف ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان.

ثامنا :- **تجربة الاندماج المصرفي عربيا**

١. سوريا

عملية الاندماج المصرفي ترجع الى ١٩٦٣ عندما تم تأميم وادماج جميع المصارف لتشكل خمسة مصارف رئيسية وفي ١٩٦٧ تمت المرحلة الاخيرة لاندماج المصارف التجارية في مؤسسة مصرفية واحدة اطلق عليها المصرف التجاري السوري (ابراهيم والهواري ، ١٩٧٢ ، ١٥٤-١٥٦) .

جدول (٢)

الاندماجات التي حدثت في القطاع المصرفي السوري

اندماج المصارف ١٩٦٣		المصرف الدامج ١٩٦٧
المصرف المدموج	المصرف الدامج ١٩٦٣	
مصرف سوريا والمهجر مصرف اللاذقية المصرف التجاري المصرف اللبناني للتجارة	مصرف سوريا والمهجر	المصرف التجاري السوري
مصرف امية المصرف الاهلي العقاري الصناعي المصرف الاهلي السعودي	مصرف امية	
مصرف الشرق العربي مصرف البير حمصي المصرف العربي	مصرف الشرق العربي	
مصرف العالم العربي مصرف انترا المصارف المتحدة مصرف الوحدة العربية	مصرف العالم العربي	

المصدر:- المختار ، عبد الحسين مجيد عبود ، ١٩٧٧ ، الدمج المصرفي في العراق اسبابه ونتائجه – التركيز على تجربة دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين ، بحث غير منشور لنيل درجة الدبلوم العالي في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، بغداد .

٢. اليمن

تم إدماج فروع تابعة لمصارف اجنبية فضلا عن ادماج مصرف اليمن الجنوبي مع مصرف الاهلي في عام ١٩٦٧ .

٣. الجزائر

تم تأميم المصارف لتتناسب مع احتياجات التخطيط الاقتصادي اذ اصبح القطاع المصرفي متكون من خمسة مصارف هي المصرف المركزي وثلاثة مصارف تجارية ومصرف التنمية ، بعد ان كان عددها (١٨) مصرف تجاري .

٤. تونس

تم تخفيض المصارف والمؤسسات المالية في ١٩٥٩ من ٣١ مصرف الى ١٤ مصرف في عام ١٩٧١ ، وفي ١٩٩٨ حدث اندماج بين مصرف الاتحاد الدولي للمصارف وهو خامس مصرف تجاري في تونس مع مصرف تونس والامارات للاستثمار (المعتدي ، ٢٤-٢٥) .

٥. دولة الأمارات العربية المتحدة

بعد الازمة النفطية في الثمانينيات تم دمج مصرف الخليج التجاري ومصرف التجاري المتحد ومصرف الامارات وانشاء المصرف الوطني التجاري في ابو ظبي ١٩٨٥ وذلك لمواكبة التقدم الذي يشهده قطاع المصارف من خلال تقديم الخدمات المتطورة من ناحية ولمواجهة مشكلة القروض المشكوك في تحصيلها من ناحية اخرى ، كما تم ادماج مصرفين في مصرف الاتحاد للشرق الاوسط في دبي وكان الهدف من هذا الادماج هو لتلافي خلل هيكلي في اوضاع هذه المصارف المندمجة بسبب ضعف مراكزها المالية (اتحاد المصارف العربية ، ١٩٨٨ ، ٦٠-٦١) .

كما شهدت الامارات اكبر خامس اندماج مصرفي في العالم وذلك باندماج مصرف الامارات ومصرف دبي الوطني تحت اسم مصرف جديد (الامارات دبي الوطني) يلفت حجم الاصول لهذا الدمج ٤٨,٤ مليار في ٢٠٠٧ وقد اشادت مؤسسة (موديز) بهذا الاندماج لانه يفرز القوت للقطاع المصرفي في الدولة لتقديم الخدمات المتنوعة (مجلة المصارف العربية ، ٢٠٠٨ ، ٣٠) .

٦. الأردن

بعد قرار البنك المركزي الاردني بزيادة رؤوس الاموال المصارف التجارية الوطنية والاجنبية الى ٥ مليون دينار قرر مصرف (تشيس منهاتن) تصفية اعمال وقد بادر مصرف الاردن الى شراء فروع المصرف المذكور في ١٩٨٥ (الدوبك ، ١٩٩٩ ، ٥)

٧. سلطنة عمان

في عمان تم اعطاء حوافز للمصارف الدامجة والتي شملت قيام الدولة بوضع ودائع من البنك المركزي الى المصرف الدامج تصل الى نصف حجم رأس المال الجديد وبفائدة لا تتعدى ٣ % مع الفائدة من الضرائب على الارباح لمدة خمس سنوات وهناك امتيازات اخرى ، تم دمج مصرف عمان التجاري بمصرف مسقط في عام ٢٠٠٠ وكانت حجم اصوله ٤٢,٣ مليار دولار .

٨. البحرين

تم ادماج مصرف الاهلي التجاري مع المصرف الكويتي المتحد في لندن لتكوين شركة قابضة في البحرين وبقيمة ٣٠٤ ملايين دولار ويمتلك المصرف الاهلي البحريني (٦٢,٣٦) من حصة الركة الجديدة اما الكويتي المتح يمتلك (٣٨,٧٦) (البيان، ٢٠٠١، ٢)

تاسعا :- تجربة الاندماج المصرفي في العراق

مرت عملية الاندماج في العراق الى ثلاثة مراحل وهي كالآتي :-

١. المرحلة الأولى:-

يعود القطاع المصرفي والمؤسسات المصرفية الاجنبية في العراق الى العقد الاخير من القرن التاسع عشر ، حيث بدأت بتقديم خدماتها المصرفية مستهدفة بالدرجة الاولى خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة التي تمتلك هذه المصارف فقد كانت تعمل على تسهيل عمليات التجارة الخارجية وتشجيع الاستيراد ، كما كانت هذه المصارف محتكرة تقديم الائتمان قصير الاجل للقطاع التجاري وخصم الاوراق التجارية والمالية وفتح الاعتمادات وبيع وشراء العملات الاجنبية ، وكخطوة اولى دفع بالدولة العراقية الى انشاء مصرف تجاري باسم مصرف الرافدين ومن ثم استمر نشاء المصارف التجارية ذات الطابع الوطني

كمصرف(بغداد ، التجاري ، الرشيد ، الاعتماد ، العراق المتحد) هذا من غير المصارف المتخصصة

٢. المرحلة الثانية:-

في ١٩٦٤ تم اصدار قانون لتأميم وادماج المصارف لتتلائم مع متطلبات الواقع الاقتصادي في تلك المرحلة ، ومن هنا بدأت سلسلة من مراحل الاندماج المصرفي بدأت بإدماج خمس مصارف تجارية ومن ثم ادماج اربع مصارف في عام ١٩٦٥ (المختار ، ١٩٧٧ ، ٦١-٨١) وبموجب قانون رقم (٦٧) في ١٠٧٤ تم ادماج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين وبهذا اصبح الجهاز المصرفي التجاري يتكون من مصرف واد الا وهو مصرف الرافدين وبرأسمال ٣٠ مليون دينار (ثويني ، ١٩٩٨ ، ٥٥).

لقد اعتمدت السلطات التنفيذية الاندماج القسري لتلك المصارف ،وكانت أهداف الاندماج متمثلة بالتالي :-

أ. تقوية النظام المصرفي وزيادة كفاءته وتوسيع الخدمات التي يقدمها الى الدولة .

ب. تنظيم السياسة الائتمانية وجعلها متناسقة مع السياسة المالية ومتطلبات خطة التنمية.

ت. زيادة رؤوس اموال المصارف والاحتياطات لزيادة الخدمات التي تقدمها تلك المصارف (يحيى ، ١٩٨٢ ، ١٣٢) .

٣. المرحلة الثالثة:-

في هذه المرحلة تؤكد لنا ان هناك اندماجات ومشاركات حدثت بين مصارف تجارية وأخرى عربية ، في عام ٢٠٠٥ تم مشاركة مصرف الكويت الوطني مع مصرف الائتمان العراقي ومؤسسة التمويل الدولة حيث يلفت نسبة مصرف الائتمان العراقي ٧٥ % من راس كما تم زيادة راس ماله إلى ٧٠ مليار دينار عن طريق رسملة أرباحه الصافية في ٢٠٠٧ ، وفي ٢٠٠٨ حقق أرباحا قدرت ١٢,٨٦١ مليار دينار .

وفي ٢٠٠٧ تعثر مصرف البركة نتيجة للسياسة الخاطئة من قبل أدارته حيث تمكنت مجموعة من المصارف العراقية بشراء هذا المصرف وبنسب متفاوتة وهي(مصرف الوركاء ، المصرف التجاري ، مصرف البصرة ، مصرف الخليج) وذلك بعد إعفائهم من مستحقات المصرف تجاه البنك المركزي العراقي عن طريق تقديم الدعم المالي وإيقاف الاستقطاع

الضريبي وتقديم قروض طويلة الأجل من قبل البنك المركزي وتم تسمية المصرف الجديد مصرف إيلاف الإسلامي وبرأسمال ٨ مليار دينار وتمت زيادة رأس المال فيما بعد ١٠ مليار دينار وفي ٢٠٠٨ كانت إيراداته (١,٥٩٥) مليار دينار (رابطة المصارف العراقية ، ٢٠٠٨ ، ١) .

توجد الكثير من المشاركات التي ترغب بها المصارف والمؤسسات المالية العربية والعالمي وهي تنتظر الترخيص لها من قبل البنك المركزي العراقي وجدول رقم (٣) يوضح لنا اهم المشاركات و الاندماجات التي حدثت في القطاع المصرفي العراقي .

جدول رقم (٣)

يوضح اهم الاندماجات للمصارف العراقية المشار اليها في المرحلة الثانية أعلاه

<table dir="rtl">
<tr><th colspan="2">اندماج المصارف ١٩٦٥</th><th>المصرف الدامج ١٩٧٠</th><th>المصرف المدموج ١٩٧٤</th></tr>
<tr><th>المصرف المدموج</th><th>المصرف الدامج</th><th></th><th></th></tr>
<tr><td>مصرف الرشيد
المصرف الشرقي
المصرف العراقي المتحد
مصرف الرافدين</td><td>مصرف الرافدين</td><td rowspan="2">مصرف الرافدين</td><td rowspan="5">مصرف الرافدين</td></tr>
<tr><td colspan="2">مصرف الرحموت</td></tr>
<tr><td>مصرف بغداد
المصرف العربي</td><td>مصرف بغداد</td><td rowspan="3">المصرف التجاري العراقي</td></tr>
<tr><td>المصرف التجاري العراقي
المصرف البريطاني للشرق الاوسط
المصرف الوطني الباكستاني</td><td>المصرف التجاري العراقي</td></tr>
<tr><td>مصرف الاعتماد العراقي
المصرف اللبناني المتحد</td><td>مصرف الاعتماد العراقي</td></tr>
<tr><td colspan="2">المصرف التعاوني</td><td rowspan="2">المصرف العقاري</td></tr>
<tr><td colspan="2">المصرف العقاري</td></tr>
<tr><td colspan="4">المصرف الزراعي</td></tr>
</table>

المصدر :- عبد الحسين مجيد عبود المختار ، ١٩٧٧ ، الدمج المصرفي في العراق اسبابه ونتائجه-التركيز على تجربة دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين-بحث غير منشور لنيل درجة الدبلوم العالي في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٧٩-١٠٥ ، بغداد .

جدول (٤)
يوضح المرحلة الثالثة للمصارف العراقية ونسب مشاركة المصارف الاجنبية لعام ٢٠٠٩

اسم المصرف العراقي	الجهة الاجنبية المشاركة	نسبة المشاركة
المصرف التجاري العراقي مصرف دار السلام للاستثمار المصرف الاهلي العراقي	البنك الاهلي المتحد البحريني HSBC بنك الصادرات والتمويل الاردني	% ٤٩ % ٧٠ % ٥٩
مصرف بغداد	شركة الصراف القابضة بنك الخليج المتحد البحريني	% ٤٥ % ٤
مصرف المنصور للاستثمار	بنك قطر الوطني	% ٢٣,٢٠
مصرف التعاون الاقليمي للتنمية والاستثمار	المصرف الزراعي الايراني اقتصاد نويت الايراني	% ٢٠ % ٥٣

المصدر :- المديرية العامة للصيرفة والائتمان ، ٢٠٠٩ ، البنك المركزي العراقي ، بغداد .

الاستنتاجات

١. عملية الاندماج في العراقي قديمة ولكن تطورت في الآونة الاخيرة ولكن مازالت بطيئة .
٢. العراق يحتاج الى جهاز مصرفي قوي يستخدم كل طاقاته للنهوض امام تحديات الاقتصاد العالمي والعراقي .
٣. عمليات الاندماج وقرارات البنك المركزي والتسهيلات التي قام بها الاخيرغير كافية تحتاج الى اكثر مرونة وواقعية .
٤. لدى العراق الخبرة والامكانيات في عملية الاندماج .

التوصيات

١. العمل على اكمال المستلزمات اللازمة لانجاز عملية الاندماج .
٢. توحيد الاجراءات الخاصة بعملية الاندماج حتى ولو كان على مراحل .
٣. التعاون والتنسيق بين اجهزة الدولة المعنية والخاصة بعملية الاندماج وعدم اللغاء اي قانون يتعارض مع هذه العملية .
٤. تشجيع وتنمية الوعي الاستثماري وتهيئة السبل المؤدية له .

Abstract

The impact of the banking merger in Iraq and its impact on the Iraqi economy

.Key word: banking merger, banking integration, risk

Assist. Instr.anmar GH.Kulaib

Assist.Instr.mohammed E.Abdulazeez

Tikrit University / College of Administration and Econmy

Keyword : bank merger , bank integration . dangers

This research conation object the banker fusion in Iraq ,which vary careful in many reasons for example need the world to strong banks independent them from the nation which increase from power the national economy especially after 2008 and the global finical crises which to take all the world but this matter need to extra effort to complete all the fusions Iraq to reach from the phase to marking this process very good in this model.

المصادر

i. حنين ، جورج اسحق ، ٢٠٠٨ ، الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة ، وزارة المالية ، مصر ، ٢٠٠٧/١٠/٦ ، http://www.mof.gov.eg/arabic/research/banking%20merger

ii. عبد ، اسامة ابراهيم ، ٢٠٠٧ ، التجربة المصرفية في الاندماج المصرفي والدروس المستفادة من التجارب الدولية ، مجلة البحوث المالية ، مصر .

iii. النشرة الاقتصادية لبنك الاسكندرية ، ٢٠٠٧ ، المجلد السابع والثلاثون ، ٢٠٠٧/١٠/٥ ، http://www.elexbank.com/nashra-2005.goc>

iv. اتحاد المصارف العربية ، ١٩٩٢ ، الدمج المصرفي ، ابحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية ، بيروت .

v. محمود ، سعيد عبد الخالق ، ٢٠٠٢ ، القطاع المصرفي العربي في مواجهة التكتل والاندماج ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١١٢ ، القاهرة .

vi. ابو مصلح ، غالب ، ١٩٩٦ ، التطورات الحديثة في بنية وادوات السوق المالي العالمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العد ١٨٦ ، المجلد ، حزيران ، بيروت .

vii. المالكي ، عبد الله ، ٢٠٠٣ ، المعركة بين الدولار واليورو ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، الدار الاقتصادية للنشر ، العدد ٥٧ ، المجلد ٦ ، شباط ، بغداد .

viii. عبد المجيد ، عبد المطلب ، ٢٠٠٣ ، العولمة واقتصادات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر .

ix. ناجي ، فضل علي ، ٢٠٠٦ ، الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم ، دمج البنوك اليمنية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة.

x. حماد ، طارق عبد الحال ، ٢٠٠٤ ، اندماج وخصخصة البنوك ، الدار الجامعية ، مصر.

xi. السعيد ، هالة حلمي ، ٢٠٠٥ ، اندماج البنوك – الدوافع والاثار سلسلة اوراق بحثيه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة.

xii. إبراهيم ، محمد نبيل ، الهواري ، سيد ، ١٩٧٢ ، تقرير عن ادارة الجهاز المصرفي بالجمهورية العربية السورية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الجزء الأول.

xiii. الهندي ، عدنان ، ١٩٩٩ ، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي ، المبررات والمكاسب والاتجاهات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٢٦ ، المجلد ١٩ ، تسلسل ١ .

xiv. اتحاد المصارف العربية ، ١٩٨٨ ، الجهاز المالي والمصرفي في الامارات العربية المتحدة ، العدد ٩٢ ، المجلد الثامن .

xv. الدويك ، شفيق توفيق ، ١٩٩٩ ، اثار الاندماج والتشريعات على جودة الخدمات المصرفية والقدرة التنافسية للمصارف التجارية الاردنية .

xvi. مجلة المصارف العربية ، ٢٠٠٨ ، دور المصرف المركزي ، اتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٣٤ ، ايلول .

xvii. البيان ، جريرة ، ٢٠٠١ ، الاندماج المصرفي الخليجي في حمى مصاحبه العولمة ، http://www.albayan.com , http://www,philadelphia.edu.jo/arabic/adfin/research/39.doc .

xviii. المختار ، عبد الحسين مجيد عبود ، ١٩٧٧ ، الدمج المصرفي في العراق اسبابه ونتائجه – التركيز على تجربة دمج المصارف التجاري العراقي بمصرف الرافدين .

xix. ثويني ، فلاح حسن ، ١٩٩٨ ، دراسة لنشاط المصارف التجارية في العراق ١٩٧٥–١٩٩٥ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

xx. يحيى ، وداد يونس ، ١٩٨٢ ، تخطيط ورقابة الائتمان المصرفي في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد .

xxi. قيصر ، رنا ادور سعيد ، ، تقويم اداء المصارف العراقية المشاركة مع المعارف الاجنبية في عملية المشاركة وبعدها – دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي ، شركة مسامة خاصة .

xxii. رابطة المصارف العراقية ، ٢٠٠٨ ، نشرة رابطة المصارف العراقية الخاصة ، بغداد .

xxiii. Jean, Ravenscroft, 1997, Merger sell offend and economic, the booking institution Washington.

xxiv. Marshal, Cook, 1999, European mergers and competition rolicy, Journal of European Business education.

xxv. Guill, Arturo, 2002, Foreign direct investment in North America under Nafa, http://www.ceim.uqam .